مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 01، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 93 إلى: 122

أثر الفساد الإداري على التنمية البشرية – دراسة مقطعية للعام 2019

The Impact of Administrative Corruption on Human Development A Cross-Sectional Study for the Year 2019

تاريخ الاستلام: 2021/05/30 تاريخ قبول النشر: 2021/06/22

عيماد معوشي *، جامعة المدية، الجزائر.
البريد الإلكتروني: imaouchi@gmail.com

Abstract :

After the concept of development focused mainly on material aspects, various ideas calling for attention to the human dimension of the individual crystallized in what is known as human development that works to promote the individual as an essential element in any development process. On the other hand, we find that administrative corruption is one of the biggest concerns looming in The horizon when talking about any development process, in this research paper an econometric model of cross-sectional data for the year 2019 for 172 countries was constructed, which we found represents a statistically linear relationship between the independent variable of corruption and the dependent human development variable, as we found that corruption has a dampening effect of the human development process.

Keywords : human development; economic development; corruption; cross-sectional data; econometric model.
JEL Classification Codes: D 73 ; O 15.

* - المؤلف المراسل

مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 01، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 93 إلى: 122

ملخص:

بعدما كان مفهوم التنمية يركز على الجوانب المادية بصفة أساسية تبلورت مختلف الأفكار المنادية إلى الإهتمام بالبعد الإنساني للفرد في ما يعرف بالتنمية البشرية التي تعمل على ترقية الفرد كعنصر أساسي في أي عملية تنموية، من جهة أخرى نجد أن الفساد الإداري يعتبر من أكبر الهواجس التي تلوح في الأفق عند الحديث عن أي عملية تنموية، في هذه الورقة البحثية تم بناء النموذج القياسي للبيانات المقطعية لسنة 2019 لـ 172 دولة والذي وجدناه يمثل علاقة خطية معنوية إحصائيا، بين متغيرة الفساد المستقلة ومتغيرة التنمية البشرية التابعة، حيث وجدنا العلاقة الطردية الصريحة والتي لا تدع مجالات للشك في أن الفساد له أثر مثبط لعملية التنمية البشرية في الدولة.

الكلمات المفتاحية: تنمية بشرية؛ تنمية إقتصادية؛ فساد إداري؛ بيانات مقطعية؛ نموذج قياسي.

تصنيف JEL: O 15 ، D 73.

1.المقدمة

التنمية البشرية تظهر بوضوح الفارق بين الدخل ورفاهية الإنسان بقياس معدل الإنجازات في مجالات الصحة والتعليم والدخل؛ يعطي دليل التنمية في بلد ما صورة أكثر وضوحا لحالة مجتمع. فالتنمية البشرية مبنية في المقام الأول على إتاحة الفرصة للمواطن أن يعيش نوع الحياة الذي يختاره ومزاولة العمل المناسب له، وعلى تزويدهم بالأدوات المناسبة والفرص المواتية للوصول إلى تلك الخيارات. في السنوات الأخيرة سعى تقرير التنمية البشرية لإثبات أن هذه المسألة هي مسألة سياسة تقوم بها الدولة بقدر ما في الإقتصاد، من حماية حقوق الإنسان إلى تعميق الديمقراطية والعمل الجماعي. والتنمية البشرية تنمي قدرات أبناء الوطن بصفة أساسية، وتراعي حصول الأقليات الدينية، العرقية أو من المهاجرين على حقوقهم السياسية، الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع من التعليم، الوظائف، المدارس والمستشفيات ...الخ.

1.1.الإشكالية الرئيسية: مما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو أثر الفساد الإداري على التنمية البشرية في الدول؟ وما هو النموذج القياسي المناسب لقياسه؟

2.1. الأسئلة الفرعية: للتمكن من الإجابة على الإشكالية نجزؤها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

-ما هو الفساد الإداري وكيف يمكن قياسه؟

-ما المقصود بالتنمية البشرية وكيف يمكن قياسها؟

-ما هو شكل العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية البشرية؟

-ما هو الأثر الذي يخلفه الفساد الإداري على التنمية البشرية في الدولة؟

2.1. الفرضيات: وللوصول إلى نتائج واضحة نضع الفرضيات التالية:

1) النموذج القياسي البسيط كاف لنمذجة العلاقة بين التنمية البشرية والفساد الإداري.

2) توجد علاقة خطية بين الفساد الإداري والتنمية البشرية.
3) العلاقة طردية بين إرتفاع الفساد وتدني مستوى التنمية البشرية للدول.

3.1. أهمية الموضوع: تنبع أهمية البحث من الإهتمام المتزايد بموضوعات التنمية بصفة عامة وموضوع التنمية البشرية بصفة خاصة منذ مطلع التسعينيات حيث أصبح العنصر البشري عنصرا مركزيا في العمليات التنموية، لكن هناك بعض المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الهدف من التنمية وتجعل منها عملية روتينية غير ذات نفع على الصالح العام، وأهم هذه المعوقات وأشدها فتكا في حالة توغله في دواليب الدولة نجد ظاهرة الفساد حيث أجمعت الدراسات على ضرره على الحقوق الفردية للمواطنين، ومحالة قياس أثره على التنمية البشرية يجعل الموضوع ذو أهمية لا يمكن إنكارها.

4.1. منهجية البحث: نعتمد في دراستنا على المنهج التحليلي في الجانب النظري لمعرفة مكونات وبنود متغيرات الدراسة من خلال الإطلاع على المفاهيم التي وضعتها الهيئات الدولية والمفكرين في هذا المجال، أما في الجنب التطبيقي نعتمد على المنهج الوصفي من خلال البحث وصياغة النماذج القياسية التي تصف لنا العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5.1. الدراسات السابقة: في هذا الصدد توجد عدة من الدراسات السابقة وذلك بالرغم من حداثة موضوعات التنمية البشرية إلا أنها حضيت بدراسات شتى على العكس منه فظاهرة الفساد بالرغم من قدمها إلا أن معالجتها بحثيا تعرف نوعا من الركود، نايك عن موضوع ربط الفساد بالتنمية الإجتماعية تحديدا، وهذه بعض الدراسات التي تعد الأقرب إلى دراستنا بالرغم من إختلاف طريقة المعالجة:

- دراسة: أفياء محمد قاسم وأحمد ثابت عبد الكريم (2014) *الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية*" حيث تناولت الدراسة الفساد وأسبابه ووسائل مكافحته بالإضافة إلى الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الإنسانية.

وركزت الدراسة على الدول النامية حيث اعتمدت على تحليل مجموعة من المعطيات ذات الصلة وتوصلت إلى أن الفساد تزيد خطورته في الدول النفطية حيث يستهدف المصدر الوحيد للعملات الأجنبية ويكون في القطاع المصرفي تحديدا. تتميز دراستنا بقياس الأثر وبيان حجم التراجع في مستوى التنمية البشرية لدول العالم عند ارتفاع مستويات الفساد.

- دراسة: هشام مصطفى محمد سالم الجمل (2014) *"الفساد الإقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الإقتصاد الإسلامي والوضعي"* وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد ظاهرة موجودة في المجتمعات المتقدمة والنامية وهو أكثر شيوعا في الدول النامية، كما أنه يوجد في كل من القطاعين الخاص والعام لكن القطاع العام أكثر عرضة لأنه اقل مساءلة، أما آثاره فتتعدد وأهمها عرقة النمو الإقتصادي وإنتشار الفقر وعزوف المستثمرين المحليين والأجانب وإخلاله بمبدأ العدالة الإجتماعية؛ أما علاجه يكون بنشر الوعي وإجراء الإصلاحات الإقتصادية والسياسية، تقوية الوازع الديني لدى الفرد المسلم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. عملت الدراسة على الجانب النظري والدراسات الأبحاث السابقة وهو ما يختلف عن دراستنا التي عملت على تكميم العلاقة بين الفساد والتنمية البشرية من خلال دراسة مقطعية.
- دراسة: أحمد عزاوي ومحمد العيد بيوض (2013) *"إختلال العلاقة بين إنتشار الفساد والتنمية المستدامة حول العالم وسبل الخروج من هذه المعضلة – دراسة إحصائية مقارنة بين جملة من الدول والمناطق–"* حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط وثيقة بين إنتشار الفساد والتنمية المستدامة حيث يشكل الفساد عائقا رئيسيا في سبيل تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الإقتصاديات النامية، وذلك لما له من أثر عكسي على تطور المؤشرات المعتمدة في الدراسة لتقييم مدى التقدم في تحقيق الخطط التنموية ؛ وإقترحت الدراسة جملة من التجارب والحلول للخروج من حلقة الفساد على غرار إعتماد المنظور الإسلامي.

ونقطة الإختلاف الأساسية الأولى مع دراستنا هي المتغير التابع حيث ركزنا على التنمية البشرية بدل التنمية الإقتصادية المستدامة، أما نقطة الإختلاف الثانية هي منهجية الدراسة حيث إعتمدنا على النمذجة القياسية بدل وصف المعطيات.

- دراسة: فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي (2019) *"تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته"* توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أنه رغم مجهودات الجزائر وإجراءاتها التشريعية والإصلاحية المصاحبة لمكافحة الفساد لم ترقى مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر إلى الوضع الجيد وتعود الأسباب في ذلك لاستمرار تفشي الفساد ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق قوانين وتشريعات مكافحة الفساد. الملاحظ الدراسة عالجت الموضوع من الناحية القانونية بالدرجة الأولى في حين نعمل في دراستنا على قياس التأثير الفعلي للفساد على التنمية البشرية عموما من خلال دراسة مقطعية.

6.1. محاور البحث: قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية حيث يأتي المحور الأول لتبيان الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية؛ مع تحديد المؤشر المستخدم لقياس ذلك في الدراسة التطبيقية، أما في المحور الثاني نتناول الفساد الإداري ومؤشرات قياسه أيضا؛ أما في الأخير يأتي المحور الثالث لنقوم بتقدير نماذج الدراسة التطبيقية، بناءا على المفاهيم السابقة.

2. الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية.

نتطرق هنا إلى مفهوم التنمية البشرية، وقبل ذلك نعرف التنمية بشكل عام ونعرج على التنمية الإقتصادية، ثم بعد ذلك نأتي على ذكر المؤشر العالمي لقياس التنمية البشرية والذي نعتمده فيما بعد في الدراسة التطبيقية .

1.2. مفهوم التنمية عموما: نتناولها من الجانبين: اللغوي والإصطلاحي؛

أ.**التنمية لغة:** الزيادة، النماء، الكثرة، الوفرة، والمضاعفة.

ب.التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

وتجدر الإشارة إلى أنه يفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما في النمو[1] .

2.2.تعريف التنمية الإقتصادية: مفهوم التنمية البشرية عرف تطورا مع نظريات التنمية نفسها ومع نظريات النمو الاقتصادي، وفي كل مرحلة عكس مفهوم التنمية البشرية حالة جديدة تلائم خط التطور والتقدم الذي أحرزه كل بلد . فخلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ارتبط مضمون التنمية بمسائل الرفاه الاجتماعي، ثم تطور ليركز على أهمية التعليم والمعرفة، إلى أن تحول مع بداية التسعينيات ليعبّر عن تشكيل القدرات البشرية، وتمتيع البشر بقدرتهم المكتسبة في جو من الحرية واحترام حقوق الإنسان[2] .

تختلف التعاريف المقدمة من الاقتصاديين بشأن معنى التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك لكون أن عملية التنمية تنطوي على تطور شامل لكل جوانب النظام

[1] سناء الدويكات (2016) مفهوم التنمية، لغة وإصطلاحا، على الخط، تاريخ الاسترداد 2021/01/01 ، الرابط:
https://mawdoo3.com/

[2] ج. القصفي (1996) التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ضمن كتاب : التنمية البشرية في الوطن العربي ،. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص-ص 81-84.

الاقتصادي؛ والتنمية عبارة عن ظاهرة متكاملة في بعديها الاقتصادي والاجتماعي[1].

التنمية حسب الأستاذين (Meier) و(Baldwin) كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي بأنها "عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع"[2] .

التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه[3] ؛ ويرى المفكر الإقتصادي "سمير أمين" التنمية تحتل موقع مركزي في المجتمع المعاصر، وأنها لم تجد حلا بعد، ولا يمكن لهذا الحل أن ينتج في إطار الرأسمالية؛ وهكذا فإن مفهوم التنمية ذاته هو مفهوم نقدي[4] .

مما تجدر الإشارة إليه أن التنمية كانت في مفهومها الضيق تكاد تتماثل مع النمو الاقتصادي[5] وتطورت فيما بعد إلى أن أصبح ينادى بالتنمية المستديمة، والتي تهتم بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنفس المستوى[6]؛ أي تلبية الحاجات للجيل الحالي مع الحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في

[1] منال طلعت محمود (2001) التنمية والمجتمع –مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية- ، مصر: المكتب الجامعي الحديث، ص 13.
[2] ك. بكري (1986) مبادئ الاقتصاد. لبنان: الدار الجامعية، ص 418.
[3] ع. العطار (2005) التنمية الاقتصادية والبشرية، لبنان: دار العلوم العربية، ص 103.
[4] س أمين (2002) الإقتصاد السياسي للتنمية: في القرنين العشرين والواحد والعشرين. لبنان: دار الفارابي، ص 9.
[5] أسامة عبدالرحمن (2003) تنمية التخلف وإدارة التنمية –إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد-. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
[6] ع. غنيم، و. أ. ماجدة (2007) التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها-، الأردن: دار صفاء، ص 34.

الموارد المتاحة. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة وضعت موضع التنفيذ في مؤتمر "ريو دي جانيرو" في جويلية 1992 [1] .

اقتصاديات التنمية هي أحدث فروع علم الاقتصاد، ويركز هذا الفرع اهتمامه على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منه عن طريق إتباع سياسات واستراتيجيات معينة في التنمية الاقتصادية[2] .

3.2. مفهوم التنمية البشرية: تباينت أهمية البشر في الفكر التنموي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى التسعينات. لذلك فقد ورد في أدبيات الفكر الاقتصادي إلى أن البعد البشري في التنمية تميز بمرحلتين الأولى تمتد ولغاية التسعينات من القرن الماضي، والثانية في فترة التسعينات ولحد الآن والتي تمثلت بظهور التنمية البشرية. ويعتبر بعض الباحثين أن مصطلح التنمية البشرية يعد من المصطلحات الدخيلة التي بدأ الترويج لها في تقارير البرامج الإنمائية للأمم المتحدة منذ سنة 1990؛[3] بينما هي سمة بشرية قديمة قدم البشر.

وفي سياق تحليل المصطلح، يذهب بعض الباحثين [4]، إلى القول بأن مصطلح التنمية البشرية هو وليد التطورات التي عرفتها نظريات التنمية نفسها، ونظريات النمو الاقتصادي أيضا، وأن تركيبة صيغة المصطلح جاء انعكاسا أمينا لكل حالة متجددة فرضها التطور الاقتصادي لكل بلد، لذلك تم استخدام تعابير متعددة الدلالات على التنمية البشرية، يذكر منها على سبيل المثال تعبير تنمية العنصر

[1] س لاتوش (د ت) تحديات التنمية –من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل-، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، ص 46.

[2] أ. كرم (1993) اقتصاديات التخلف والتنمية، الكويت: مكتبة دار الثقافة، ص 22.

[3] م. الدغيم (2020) تقرير التنمية البشرية العربية بين التأييد والمعارضة شعبيا وحكوميا، على الخط، تاريخ الاسترداد 2021/01/01، من الحوار المتمدن:
www.alhewaa.org/debat/show.art.asp?aid=20416

[4] ح. هالة (2005) التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي وإشكالية حقوق الإنسان، نشر أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب، مصر: منشورات جامعة ناصر، ص 7.

البشري أو تنمية الرأسمال البشري، والتنمية الاجتماعية إلى أن تم الاستقرار على مصطلح "التنمية البشرية ".

أ. تعريف التنمية البشرية: ورد في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية البشرية الذي تم اعتماده ونشر في 4 ديسمبر 1986 تعريف التنمية البشرية بأنها "عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسن المستمر لرفاهية السكان بأسرهم، والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشيطة والحرة والهامة في التنمية وفي التوزيع العادل للعوائد الناجمة عنها" [1]. في خضم نشاط الإنسان اليومي، وتفاعله الدائم مع النّاس المحيطين به، يحتاج إلى تنمية قدراته باستمرار، بما يُمكِّنه من القيام بنشاطه وعمله على كافة الأصعدة، فالتنمية البشريّة هي تنمية وتطوير قدرات الإنسان وإمكانيّاته بشكل دائم ومستمر.

ب. تطور مفهوم التنمية البشرية: في تقرير التنمية البشرية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سنة 1990، وصفت التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع خيارات الناس بزيادة القدرات البشرية"، اعتمد البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على ثلاث مؤشرات تحدد مستوى التنمية البشرية وهي مؤشر الدخل ومؤشر العمر ومؤشر القراءة والكتابة أو ثقافة المعلومات. ويستشف من المعطيات السابقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – المرجعية الأساسية في تحديد التنمية البشرية– يعتبر أن مفهوم هذه الأخيرة يشمل ثلاثة مستويات: يتمثل الأول في تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات، والثاني في توظيف الناس لهذه القدرات في الاستماع والإنتاج سلعا وخدمات، أما المستوى الثالث فيتمثل في رفاه الإنسان الذي يأتي نتيجة للمستوى الأول والثاني.

بالاستناد على ما ورد في تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2005، فإن مفهوم التنمية البشرية قد توسع ليشمل

[1] م. ت. صادق (1986) التنمية في دول مجلس التعاون، مجلة عالم المعرفة، العدد 103 ، ص 57.

أيضا العلاقة بين الإنسان والبيئة ، وهو ما يفسر حرص برنامج الأمم المتحدة على الدعوة للمحافظة على التوازن البيئي عن طريق مناهضة التلوث وتخريب موارد البيئة ، والسعي إلى ترشيد استخدامها بصورة بناءة تحفظ حق الأجيال القادمة بالاستفادة منها [1]. وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2008، ارتفع إيقاع الدعوة للمحافظة على البيئة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان ، حيث أفرد التقرير المذكور كتابا خاصا حول التغيرات المناخية ودور البشرية في التعاون للتضامن ضد تهديداتها المحتملة، ونصّ على أن "تغير المناخ يمثل تهديدا هائلا على المدى الطويل، ويعيق التنمية البشرية وجهود المجتمع الدولي للحد من الفقر" [2]، وهو ما يعني إضافة حق جديد لإنسان المستقبل، وهو حق الاستفادة من البيئة، مما يستلزم الحفاظ عليها لمواجهة خطر تغير المناخ.

من المفاهيم السابقة الذكر، يمكن القول أن التنمية البشرية مفهوم مركب، نشأ عن تراكم منظور المجتمع الدولي لحقوق الإنسان، فأصبح يشمل ليس النمو الاقتصادي فحسب، بل ما له صلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية والبيئية للإنسان حاضرا ومستقبلا، وبذلك أصبحت التنمية عملية موجهة لخدمة الإنسان عقليا وجسديا ووجدانيا من خلال ربطه بالمواطنة الصالحة، وإرساء دولة الحق والقانون، كما تروم تحقيق توازنه البيئي والبيولوجي والنفسي عن طريق تحسين معطيات حياته المادية والاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشته من خلال الاهتمام بضمان صحته ورفع دخله الفردي، وتوفير منظومة تربوية متقدمة تؤهله للانفتاح والمساهمة في بناء المجتمع وتطويره[3]، وبالتالي لم تعد التنمية البشرية مجرد زيادة في الإنتاج، بل هي تمكين

[1] م. الحافظ. (2005). نحو رؤية إنمائية للعالم العربي. سلسلة كتاب في جريدة، ع 81، ص 132.
[2] الأمم المتحدة (2009) تقرير التنمية البشرية لعام 2008، "جنيف: نسخة pdf، ص 7.
[3] جميل حمداوي (2007) المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي، على الخط، تاريخ الاسترداد 2020/12/12، من دراسات:

الناس من توسيع نطاق خياراتهم ليعيشوا حياة أفضل وعمرا أطول، وليملكوا مفاتيح مخزون العالم من المعرفة، إنها – بكلمات أخرى – عملية تطوير القدرات وليس عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية [1] ، وبذلك فهي تتضمن ثلاث عناصر رئيسية وهي التنمية والإنسان والاستدامة .

ج. الأسس الفكرية للتنمية البشرية: ينطلق مفهوم التنمية البشرية من نظرية التطور الاجتماعي، حيث الإنسان هو العنصر المهم في هذا التطوّر، ومن جانب آخر لا بدّ من مواءمة ومتابعة العلاقة بين العوامل الماديّة في الحياة والعوامل الروحيّة، وما بينهما من تأثير متبادل، ومثال العوامل الماديّة: اكتساب الإنسان خبرات مهنيّة محددة تعينه على تنمية حاجاته الماديّة، ومثال العوامل الروحية: حاجة الإنسان للمثل العليا والقيم الرفيعة والمبادئ الراسخة والاعتقاد الديني الصحيح، فالإنسان مادة ومن ضمن رسالته في الحياة تلبية حاجاته الماديّة مع الحفاظ على القيم الروحيّة [2] .

4.2. مؤشر التنمية البشرية (Human Development Index):

في العام 1990 وفي التقرير الأول للتنمية البشرية وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشر مركب هو مؤشر التنمية البشرية HDI ، ويعتبر مؤشر التنمية البشرية أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاجتماعية، باستخدام سلم يتراوح بين القيمة 0 والقيمة 1 التي تمثل القيمة النظرية العظمى. وتستخدم الأمم المتحدة هذا المؤشر كمعيار لتصنيف الدول إلى مجموعات. الفرق بين القيمة

---

www.jamilhamdaoui.net/plugins/content/content/php?content

[1] حمداوي (2007) مرجع سابق.

[2] أ. العبيدي (2017) ما هي التنمية البشرية، على الخط، تاريخ الاسترداد 2021/01/01، الرابط:
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9

التي يتحصل عليها أي بلد والقيمة النظرية العظمى تمثل البعد المتبقي والواجب تغطيته، وعلى كل بلد إيجاد الوسائل لتقليل هذا البعد المعروف بعجز في مؤشر التنمية البشرية [1]. بشكل أكثر دقة هو دليل مركب يقيس متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي :الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.[2]

3. الفساد الإداري ومؤشر قياسة.

في هذا المحور نتطرق إلى المتغير المستقل في دراستنا وهو الفساد الإداري، لنوضح مفهومه ومؤشر قياسه العالمي وكذا مختلف آثاره على الإقتصاد ومكونات التنمية البشرية.

1.3.تعريف الفساد الإداري: للفساد الإداري تعريفات عدة، قد عرفه البنك الدولي أنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، وجاء في تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته" [3].

الفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب، أو ابتزاز أو رشوة، لتسهيل عقد أو إجراء طرح منافسة عامة كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة للتغلب عن المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة ،

[1] جامعة سطيف (2020) التنمية البشريه، تاريخ الاسترداد 2020/12/15 الرابط:
http://cte.univ-setif.dz/coursenligne/OthmaniAnissa/co/grainidh_04.html
[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018) أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها. جنيف: نسخة pdf.
[3] ف. بوطورة، و ن. سمايلي (2019) تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 2 ، ص 3.

وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة ويرى آخرون أنّ للفساد الإداري ثلاثة مداخل هي: [1]

أ.المدخل التقليدي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة انحراف الأفراد عن النظام القيمي السائد والمعتمد في المؤسسات الحكومية ما يدفع الأفراد إلى ممارسة سلوكيات منحرفة.

ب.المدخل الوظيفي: الذي يقوم على أساس أن الفساد هو مشكلة الانحراف عن قواعد العمل الرسمية المعتمدة وليس النظام القيمي.

ج.المدخل بعد الوظيفي: وفق هذا المدخل يمكن أن يأخذ الفساد طابعا تنظيميا فالتطور الكبير أخذ يظهر أن الفساد ظاهرة متعددة الأسباب والأبعاد،كما أن بلال أمين زين الدين قد عرف الفساد الإداري على أنه" كل ما يرتكبه الموظف العام إخلالاً بواجبات وظيفته العامة، سواء أكان باعتباره مواطن عادي أو باعتباره موظف عامل، يمس الوظيفة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر طالما أنه يؤثر بالسلب على مقتضيات وظيفته وسواء أكان الفعل أو التصرف مقنناً في قانون العقوبات باعتباره جريمة جنائية نص على عقوبتها، أم كان إخلالاً يترتب عليه جزاء تأديبي [2].

2.3. أسباب الفساد الإداري: يمكن ذكر أبرز أسباب الفساد الإداري في:

أ.الأسباب الاقتصادية : ترى منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) أن العوامل الاقتصادية هي احد العوامل الرئيسية المسببة للفساد الإداري، ويحدث الفساد عادة عندما ينعدم الشعور بالرقابة والمحاسبة، وعندما يحتكر موظف

[1] ع. ن. نجم (2006) أخلاقيات الإدارة في عالم متغير. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

[2] أ. ز. بلال (2009) ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مصر: دار الفكر الجامعي، ص 64.

المؤسسة العامة توزيع المزايا لتتم الاستفادة منها لاعتبارات خاصة. ويمكن تلخيصها فيما يلي: [1].

– انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية الأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له متدني لدرجة يعجز فيها عن إشباع احتياجات المعيشة الضرورية مما يلجأ إلى الرشوة أو الاختلاس أو الاتجار بالمخدرات وتزييف النقود للحصول على المال بطريقة غير مشروعة من مختلف الوسائل المتاحة للجريمة .

– تعتبر البطالة والفقر من أهم الأسباب الاقتصادية التي تدفع إلى الجنوح إلى الجريمة وإتيان أفعال الفساد.

– ارتفاع درجة المنافسة الدولية بين الشركات العملاقة تؤدي إلى انتشار جريمة الجوسسة الاقتصادية خاصة في مجالات الصناعة.

ب.الأسباب الاجتماعية: تساهم بعض النظم الاجتماعية المتوارثة في الدول النامية في وجود أبواب لحدوث الفساد خاصة في الجهاز الإداري للدولة، حيث تنتشر عادات تقديم الهدايا الثمينة لكبار الموظفين للحصول على موافقتهم على أشياء غير قانونية، كما أن اللواءات والانتماءات العائلية والقبلية يمكن أن تؤدي إلى انتشار الفساد ومخالفة القواعد والقوانين واللوائح الحكومية فضلا عن التقاضي أو كف البصر عن كشف الفساد أو ملاحقته الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حدوث الفساد وصعوبة مكافحته، ليصبح بمرور الوقت جزءاً من الثقافة المجتمعية في الدول الفقيرة خاصة تلك التي ترحب بالأموال غير المشروعة [2].

ج.الأسباب السياسية: نرصد مجموعة من الأسباب ذات الطبيعة السياسية التي تؤدي إلى حدوث الفساد وتتمثل فيما يلي:[3]

[1] ب. أ. عادل (2003) الفساد الإداري في المؤسسات العامة- المشكلة والحل-، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد 1، ص 335.

[2] ع. حمدي (2008) عولمة الفساد وفساد العولمة، مصر: الدار الجامعية، ص 64.

[3] ع. حمدي، المرجع السابق، ص 57.

– الاستبداد السياسي؛

– العلاقة الوثيقة بين النظم السياسية الداخلية والمصادر الدولية للفساد؛

– تزاوج السلطة السياسية مع الثروة وتشابك المصالح والمنافع بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال، وظهور المال الفاسد.

د.الأسباب الإدارية: تتمثل الأسباب الإدارية فيما يلي [1]:

– ضعف الرقابة من خلال عدم قيام الأجهزة الرقابية بأدوارها المطلوبة؛

– جهل المواطنين والعاملين في الأجهزة الإدارية– بروز علاقات اجتماعية قائمة داخل وخارج المؤسسة؛

– انتشار اللامركزية دون إخضاع للرقابة المتبعة؛

– عدم وضوح التعليمات وصدورها دون وجود دليل يسهل تطبيقها تخلق الحيرة لدى الأفراد مما يضطرهم إلى الاجتهاد الشخصي ومن ثم احتمال الانحراف وتكييف روح التعليمات بما يخدم مصالح أفراد دون غيرهم؛

– وجود هياكل تنظيمية قديمة أو غير ملائمة لطبيعة العمل وعدم توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات بصورة عامة، وتضخيم الجهاز بالعاطلين، كلها تؤدي إلى عجز الجهاز الإداري من مواكبة حاجات المجتمع وانحرافه عن الهيكل التنظيمي، مما يضطر المجتمع بما يلاقيه من صعوبة في إرضاء دوافعه وإشباع رغباته للضغط على الأفراد، وإغرائهم إلى إتباع سلوك بعيد عن قواعد العمل وأنظمته.

3.3.مؤشر مدركات الفساد: Corruption Perception (index)

هو مؤشر سنوي يرمز له عادة(**CPI**) ويُنْشَرْ من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ عام 1995 ويصنف المؤشر الدول "حسب مستوياتها المتصورة من الفساد في القطاع العام، على النحو الذي تحدده تقييمات الخبراء واستطلاعات

[1] م. ح. زويلق (1993) التنمية الإدارية والدول النامية، الأردن: دار مجدلاوي، ص 70.

الرأي" حيث يقوم المؤشر بترتيب الدول حول العالم حسب درجة مدى ملاحظة وجود الفساد في الموظفين والسياسيين. تعرف المنظمة الفساد بأنه إساءة استغلال السلطة المؤتمنه من اجل المصلحة الشخصية[1]. هذا المؤشر يتراوح بين 0 و100، حيث تعبر القيمة 100 هي القيمة المثالية.

4.3. الآثار المتعددة للفساد: يعد الفساد الإداري أكبر الهواجس لمختلف الأنظمة سواء المتقدمة أو المتخلفة ويكاد يكون العامل الأكثر حضورا عند التكلم عن الخطط التنموية وفيما يلي بعض الآثار المدمرة والتي من بينها بنود متعلقة بالتنمية البشرية للدولة [2] ؛

زعزعة الاستقرار الاقتصادي، فانتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة كلفة العمل أو المنتج التجاري من خلال زيادة المدفوعات غير المشروعة، وازدياد النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسؤولين.

1- عرقلة النمو وزيادة الفقر والعجز عن مكافحته، لان مساعدة الفقراء تتطلب تحويل الموارد العامة الى أنشطة تصب في إطار تعزيز النمو كإلزامية التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية ، إلا أن ذلك لا يناسب السياسيين الباحثين عن أموال الفساد فهم غير قادرين على جمع أموال ضخمة إلا من مستويات مرتفعة من الإنفاق التي تتيح قدرا كبيرا من فرص الفساد لذا لا يحتل الإنفاق لمصلحة الفقراء سوى ادني مرتبة في سلم أولويات بلدان الفساد السياسي .

2- الحد من تقديم الخدمات، وارتفاع أعباء توفير كمية قليلة من الخدمات العامة، أو على الأقل التوزيع غير العادل لها، أو تردي نوعيتها، أو صعوبة الحصول عليها دون رشوة أو وساطة.

3- تقويض الديمقراطية وزعزعة الثقة بالحكم وبمصداقية الحكومة.

[1] منظمة الشفافية الدولية (2020) مؤشر مدركات الفساد، على الخط، تاريخ الاسترداد 2020/12/01 ، الرابط:
https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights

[2] الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية (2005) لا فساد – كتاب الفساد-، لبنان: مطابع تكنوبرس.

4- التلاعب وتخطي الأصول القانونية في انجاز المعاملات .

5- زيادة نسبة البطالة، لضعف الدورة الاقتصادية والإنتاج الوطني بسبب هدر الثروة العامة أو توزيعها في عمليات الفساد.

6- هجرة الأدمغة والطاقات التي ترفض المشاركة في عمليات الفساد نتيجة محاربتها من الطبقات الفاسدة والمفسدين .

7- ضعف إمكانيات وكفاءة رؤوس الأموال، إذ يمكن لأي كان الحصول على عقود عامة لقاء دفع رشوة دون أن يكون لدية الملاءة المالية أو القدرة الاستثمارية المناسبة .

8- هروب المستثمرون المحليون للاستثمار في الخارج وعزوف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار داخل البلاد، لارتفاع تكلفة الاستثمارات نتيجة دفع الرشاوي، فهو ضريبة إضافية، إضافة إلى انه يساهم في ارتفاع مخاطر الاستثمار ومحاذيره .

9- لجوء المواطنون إلى الاعتماد على الزعماء المحليين لتلبية متطلباتهم وتسيير أمورهم عوضا عن اعتمادهم على الحكومة.

10- عدم المساواة بين المواطنين لان بعضهم سيحظى بمعاملة خاصة وتسهيلات معينة لعلاقاتهم الشخصية أو لارتباطاتهم الحزبية أو الطائفية أو القومية وغيرها أو لقدرتهم على دفع الرشوة، وفي ذلك نوع من أنواع انتهاك حقوق الإنسان، فالفساد ينتهك حقوق الإنسان لحرمانه الفقراء من الوصول إلى الخدمات العامة.

11- الحد من المنافسة المشروعة وتعطيل أسس الاقتصاد الحر المعتمدة على المنافسة في تقديم أفضل الخدمات والعروض والأسعار.

12- تحويل الانتخابات إلى وسيلة لوصول الفاسدين إلى مراكز السلطة من اجل ضمان حماية إعمالهم الفاسدة وترسيخ المفاهيم السلبية مثل الأنانية والمصلحة الذاتية.

13- الحد من نشاط الفرد وجهده حينما يدرك أنهما لا يكونان السبيل لتحقيق الأهداف، في ظل وجود طرق ملتوية سهلة وقصيرة .
14- عزوف الدول المانحة عن تقديم المعونات والمساعدات التنموية .

4. تقدير نماذج الدراسة التطبيقية.

في هذا المحور نقوم بنمذجة علاقتين مهمتين لمعرفة وقياس الأثر الناجم عن إنتشار الفساد على التنمية البشرية في الدول، وذلك من خلال نموذجين للإنحدار، وذلك بالإعتماد على بيانات مقطعية لعام 2019، منشورة في تقرير الأمم المتحدة للعام 2020، وتقرير منظمة الشفافية الدولية للعام 2020 أيضا، حيث تحصلنا على بيانات 172 دولة بعد إستبعاد الدول التي حصلنا فيها على أحد المؤشرين فقط، حيث أحيانا يغيب مؤشر مدركات الفساد وأحيانا أخرى يغيب مؤشر التنمية البشرية وكان عدد الدول التي تم إستبعادها حوالي 17 دولة من بين 189 دولة.

1.4. النموذج (1) بمتغيرات رتبية:

يجب أولا معرفة شكل الإنتشار بين المتغيرين ومن ثمة تحديد النموذج الملائم ثمة تقديره وتقييمه.

أ.تمثيل العلاقة بيانيا: لمعرفة إمكانية وجود وشكل العلاقة بين رتبتي الدولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي ومؤشر التنمية البشرية نرسم سحابة الإنتشار:

الشكل رقم 01 : سحابة الإنتشار بين رتبة الدولة حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي كمتغير مستقل ورتبة الدولة حسب مؤشر التنمية البشرية كمتغير تابع للعام 2019 لـ 172 دولة

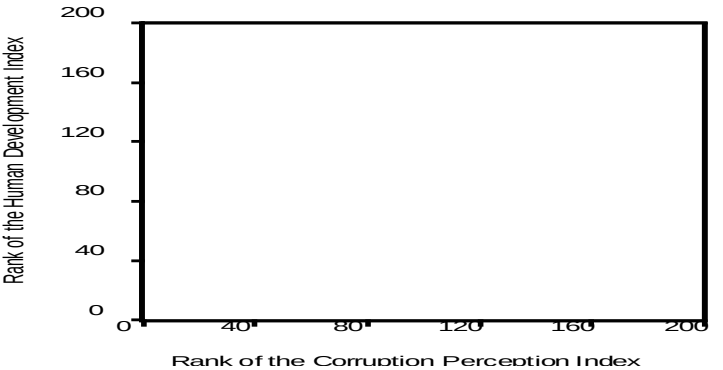

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية: EViews V. 9، والمعطيات المتحصل عليها من:

- **تقرير منظمة الشفافية الدولة (2020) لمؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2019.**
- **تقرير الأمم المتحدة (2020) لمؤشر التنمية البشرية للعام 2019.**

من خلال التمثيل البياني تظهر لنا سحابة النقاط تنتشر وفقا لإتجاه عام يمكن تقريبه إلى الشكل الخطي، حيث ينطلق من الأسفل يسارا إلى الأعلى يمينا، وهو يدل على العلاقة الطردية. وتكون العلاقة القياسية المقترحة هي نموذج إنحدار خطي بسيط وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$$RHDI_i = a + b \cdot RCPI_i + \varepsilon_i$$

RHDIi: رتبة الدولة *(i)* حسب مؤشر التنمية البشرية للعام 2019 (المتغير التابع).

RCPIi: رتبة الدولة *(i)* حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2019 (المتغير المستقل).

ε_i: الخطأ العشوائي.

ب. تقدير النموذج (1) : من خلال الملحق رقم (2) نكتب:

$$RHDI = 19.596 + 0.850 \cdot RCPI$$
$$t_a = 3.597 \;\; ; \;\; t_b = 15.876$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 59.72\,\% \;\; ; \;\; F = 252.069\,(0.000) \;\; ; \;\; n = 172$$

ج.تقييم النموذج: نعتمد في تقييم النموذج المقدر على الجانبين الإقتصادي والإحصائي كما يلي:

- **التقييم الإقتصادي:** الإشارة الموجبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل ترتيب الدولة من بين كل الدول من ناحية مؤشر مدركات الفساد العالمي تبين أن كلما تحسن ترتيب الدولة في هذا الأخير يتحسن ترتيب الدولة من ناحية مؤشر التنمية البشرية العالمي بالنسبة لباقي الدول؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.
- **التقييم الإحصائي:** يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية بين رتبتي الدولة على مستوى مدركات الفساد والتنمية البشرية، حيث متغيرة رتبة الدولة على مستوى مدركات الفساد تفسر لنا 59.72 % من التغير الحاصل في رتبة الدولة على مستوى التنمية البشرية، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مرتفعة ومقبولة جدا خاصة وأن المتغيرين رتبيين. بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة عند مستوى معنوية 5 %. بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهرة إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة

الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين.

من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

2.4. النموذج (2) بمتغيرات كمية: يجب معرفة شكل الإنتشار بين المتغيرين ومن ثمة تحديد النموذج الملائم ثمة تقديره وتقييمه.

أ.تمثيل العلاقة بيانيا: لمعرفة أقرب نموذج رياضي يمكن صياغته لتمثيل العلاقة القياسية، نقوم بتمثيل إنحدار متغيرة مؤشر التنمية البشرية على متغيرة مؤشر مدركات الفساد، وذلك لكل الدول التي حصلنا على المعطيات الخاصة بها والتي عددها 172 دولة.

الشكل رقم 02 : سحابة الإنتشار بين مؤشر مدركات الفساد العالمي كمتغير مستقل ومؤشر التنمية البشرية كمتغير تابع للعام 2019 لـ 172 دولة

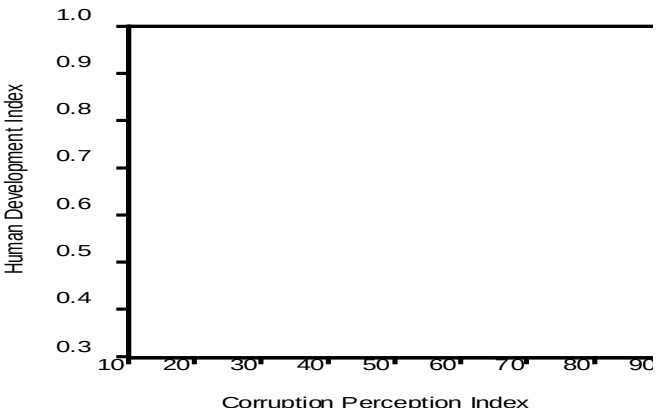

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على برمجية: EViews V. 9، والمعطيات المتحصل عليها من:

- **تقرير منظمة الشفافية الدولة (2020) لمؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2019.**
- **تقرير الأمم المتحدة (2020) لمؤشر التنمية البشرية للعام 2019.**

سحابة النقاط تنتشر وفقا لإتجاه عام يمكن تقريبه إلى الشكل الخطي، ينطلق من الأسفل يسارا إلى الأعلى يمينا، ويدل على العلاقة الطردية. تكون العلاقة القياسية المقترحة نموذج إنحدار خطي بسيط وتكتب صيغته القياسية كما يلي:

$$HDI_i = a + b \cdot CPI_i + \varepsilon_i$$

HDIi: مؤشر التنمية البشرية للدولة *(i)* للعام 2019 (المتغير التابع).

CPIi: مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة *(i)* للعام 2019 (المتغير المستقل).

ε_i: الخطأ العشوائي.

ب. تقدير النموذج (2) : من خلال الملحق رقم (2) نكتب مخرجات التقدير بالشكل المتعرف عليه في النماذج الإحصائية كما يلي:

$$HDI = 0.444 + 0.006 \cdot CPI$$
$$t_a = 22.509 \;\; ; \;\; t_b = 14.826$$
$$(0.000) \qquad (0.000)$$
$$R^2 = 56.39\,\% \;\; ; \;\; F = 219.837\,(0.000) \;\; ; \;\; n = 172$$

ج. تقييم النموذج: نعتمد في التقييم على الجانبين الإقتصادي والإحصائي:

- **التقييم الإقتصادي:** من خلال الإشارة الموجبة للمتغيرة المستقلة التي تمثل قيمة مؤشر مدركات الفساد العالمي للدولة، يتبين لنا أنه كلما تحسن هذا المؤشر للدولة يتحسن مؤشر التنمية البشرية العالمي لنفس الدولة؛ ومن هنا يكون النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية نظرا لتوافق ذلك مع النظرية الإقتصادية في هذا الشأن.
- **التقييم الإحصائي:** يظهر معامل التحديد قوة العلاقة الإرتباطية بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر التنمية البشرية؛ التغير في مؤشر مدركات الفساد فسر 56.39% من التغير في مؤشر التنمية البشرية، حسب هذا النموذج المقدر، وهي قيمة مقبولة. بالنسبة لإحصائية ستيودنت لمعالم النموذج تظهر كلها معنوية

من الناحية الإحصائية حيث تظهر الإحتمالية لهما معدومة (0.000) وبالتالي قيمة إحصائية ستيودنت المحسوبة لكلا المعلمتين هي أكبر من القيم الحرجة (الجدولية) المقابلة عند مستوى معنوية 5 %. بالنسبة لإحصائية فيشر فهي معنوية من الناحية الإحصائية لكونها أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 5 %، حيث أن إحتمال أن تكون غير معنوية يقدر بـ (0.000) وهو ما تظهرة إحتمالية إحصاءة فيشر المحسوبة الموضحة في النموذج؛ وبالتالي النموذج ككل مقبول بحيث أن العلاقة الخطية توفيق جيد للعلاقة بين المتغيرين. من هذا المنطلق يمكن قبول النموذج المقدر من الناحية الإحصائية.

5. تحليل النتائج:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن النموذج البسيط وفي شكله الخطي تمكن من نمذجة العلاقة بين الفساد والتنمية البشرية، سواء من خلال ترتيب الدولة حسب كل مؤشر أو حسب قيمة كل مؤشر للدول المعنية بالدراسة.

ومن النموذج الأول أنه كلما إرتفع ترتيب الدولة في مؤشر مدركات الفساد بنقطة واحدة يزيد ترتيب الدولة على مستوى مؤشر التنمية المستدامة بـ 0.850، والعكس صحيح؛ يدل هذا على العلاقة الطردية بين محاربة الفساد وتحسن التنمية البشرية من جهة ومن جهة أخرى التناقص الحاصل على مستوى الميل يدل على أن هناك معوقات أخرى للتنمية البشرية ولكن أهما الفساد حيث يقترب الميل من الواحد الصحيح. خاصة وأن العلاقة الإرتباطية كانت حوالي 60 % .

أما النموذج الثاني فيبين ويؤكد تلك العلاقة المحصل عليها في النموذج الأول حيث أن تحسن مؤشر الدولة على مستوى مدركات الفساد بـ 1 % (أو بعبارة أخرى 1 من 100 نقطة التي تمثل أعلى قيمة لمؤشر مدركات الفساد العالمي) يؤدي إلى تحسن مؤشر الدولة على مستوى التنمية البشرية بـ 0.006 من الواحد الصحيح الذي يمثل أقصى قيمة للمؤشر العالمي للتنمية البشرية (أو

بعبارة أخرى بنسبة 0.6 %). كذلك فالتحسن الواضح يدل على أن الفساد يمثل المثبط الأساسي للعملية التنموية البشرية؛ ويظهر ذلك في معامل التحديد الذي وجدناه حوالي 56.39 % والذي يدل على أن 56.39 % من التغيرات في مؤشر التنمية البشرية يفسرها التغير في مؤشر مدركات الفساد.

6.الخاتمة.

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري ظاهره عالميه واسعة الانتشار وذات جذور عريقة وقديمه مدى التاريخ ومن ذلك العمق التاريخي وحتى يومنا هذا استمرت الدراسات لتقديم النصيحة لاجتناب الفساد الإداري وهذه الظاهرة حظيت بالاهتمام من قبل الباحثين في مختلف التخصصات الاقتصاديه والقانونية والسياسية والاجتماعية، ولدراسة هذه الظاهرة من جانبها المعيق للتنمية في جانبها البشري؛ تعرفنا على ماهية التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية ورأينا أنه لا يوجد مؤشر بسيط لقياسها بل مجموعة من المؤشرات مصاغة في مؤشر مركب يدعى مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر عن الأمم المتحدة، حيث يمكن من خلاله معرفة مستوى التنمية البشرية في كل دولة أو من خلال تقسيم الدول إلى مجموعات حسب رتبتها في هذا المؤشر؛ ثم عرجنا على مفهوم الفساد وطرق قياسه حيث تبين أن أحد أهم المؤشرات المركبة لقياسه هو مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حيث قيمته أو رتبته تعطينا لمحة عن وضعية الدول تجاه ظاهرة الفساد. حيث قمنا بتمثيل العلاقة البسيطة بين كلا من رتبة الدولة على مستوى الفساد والتنمية البشرية من جهة ومؤشري الفساد والتنمية البشرية من جهة أخرى من خلال بيانات مقطعية لـ 172 دولة للعام 2019، ووجد أن العلاقة الخطية تربهما، واقترح النموذج الخطي البسيط لكلا العلاقتين.

من ناحية **إختبار للفرضيات** الموضوعة توصلنا إلى ما يلي:

الفرضية الأولى: أثبتت صحتها كون أن النموذج القياسي البسيط ظهر أنه معنوي إحصائيا لنمذجة إنحدار التنمية البشرية على الفساد.

الفرضية الثانية: ثبت صحتهما من خلال العلاقة الخطية المقبولة من الناحية الإحصائية بين الفساد والتنمية البشرية.

الفرضية الثالثة: بعد صحتها من الناحية النظرية أثبتت صحتها تطبيقيا ووجد أن العلاقة طردية ومعنوية إحصائيا بين إرتفاع الفساد وتدني مستوى التنمية البشرية للدول.

ومن خلال الجانب النظري والتطبيقي للدراسة توصلنا إلى **النتاج** التالية:

- تعاني الدول النامية من تدني مستوى التنمية البشرية في حين تتقدم الدول المتقدمة كثيرا عليها حسب المؤشر العالمي للتنمية البشرية.
- تتوسط الدول العربية الترتيب عموما في التنمية البشرية ومنها الجزائر.
- ظاهرة الفساد موجودة عالميا لكن بنسب متفاوتة جدا.
- تعاني الدول النامية ومنها الجزائر، من ظاهرة الفساد أكبر من الدول المتقدمة.
- الدول العربية تتذيل التصنيف حسب مؤشر مدركات الفساد العالمي.
- يعتبر الفساد ذو أثر جسيم على التنمية البشرية للدول، وهو المعيق الأكبر لأي عملية تنموية، والدول النامية أكثر عرضة لها، خاصة تلك المعتمدة على الريع البترولي، أو التي بها القطاع العام أوسع من القطاع الخاص.

ومما سبق نقدم **التوصيات والمقترحات** التالية:

- تأخر الدولة في التنمية البشرية يدل على معاناتها الكبيرة من ظاهرة الفساد، ومحاربته أولى من دعم سياسيات إضافية للنهوض بالتنمية البشرية؛ وذلك للحد من تضخم التكاليف غير المجدية للدولة.
- على الدول التي تعاني من ترتيب متأخر في مجال مكافحة الفساد أن تستفيد من تجارب الدول التقدمة في الترتيب وخبرتها.

– العمل على تقليل الفساد في الدولة من خلال تحسين البنود المكونة لمؤشر الفساد العالمي، كفيل بأن يؤدي إلى تنمية بشرية حقيقية تأتي ثمارها على التنمية الإقتصادية.

– نشر ثقافة التبليغ عن الفساد خاصة في الدول النامية وضمان الحماية القانونية للمبلغين في حالة التبليغات العلنية.

– تفعيل نظم الرقابة وإعطائهم الصلاحيات الكافية للتحقيق خاصة في المسائل التي تمس الحقوق الفردية بصفة مباشرة.

– العمل على تدوير المسؤوليات والحيلولة دون المكوث الطويل في المسؤوليات خاصة في الإدارات المركزية.

– ويبقى إستقلال القضاء وقوته هو الضامن الأكبر لمحاربة الفساد وتحقيق العدالة البشرية فالعدل أساس الملك.

7. المراجع:

1. الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية . (2005). *لا فساد – كتاب الفساد–*. لبنان: مطابع تكنوبرس.

2. أ العبيدي. (2017). *ما هي التنمية البشرية*. تاريخ الاسترداد 05 12, 2020، من https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9

3. أ ز بلال. (2009). *ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن*. مصر: دار الفكر الجامعي.

4. أ كرم. (1993). *اقتصاديات التخلف والتنمية*. الكويت: مكتبة دار الثقافة.

5. أسامة عبدالرحمن. (2003). *تنمية التخلف وإدارة التنمية –إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد–*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

6. الأمم المتحدة. (2009). *تقرير التنمية البشرية لعام 2008*. "جنيف: نسخة pdf.

7. ب أ عادل. (2003). الفساد الإداري في المؤسسات العامة– المشكلة والحل–. *كلية التجارة، جامعة الزقازيق،ع. 1*.

8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2018). *أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها*. جنيف: نسخة pdf.

9. ج القصفي. (1996). *التنمية البشرية : مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون ضمن كتاب : التنمية البشرية في الوطن العربي ،*. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

10. جامعة سطيف. (2020). *التنمية البشريه*. تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من –http://cte.univ setif.dz/coursenligne/OthmaniAnissa/co/grainidh_04.html

11. جميل حمداوي. (2007). *المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي*. تاريخ الاسترداد 01 12, 2020، من دراسات: www.jamilhamdaoui.net/plugins/content/content/php?content 170

12. ح هالة. (2005). *التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي وإشكالية حقوق الإنسان، نشر أعمال المائدة المستديرة للأساتذة العرب،*. مصر: منشورات جامعة ناصر.

13. س أمين. (2002). *الإقتصاد السياسي للتنمية: في القرنين العشرين والواحد والعشرين*. لبنان: دار الفارابي.

14. س لاتوش. (د ت). *تحديات التنمية –من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل–*. لبنان: الشركة العالمية للكتاب.

15. سناء الدويكات. (2016). *مفهوم التنمية، لغة وإصطلاحا* . تاريخ الاسترداد 2020 12, 01، من https://mawdoo3.com/

16. ع العطار. (2005). *التنمية الاقتصادية والبشرية*. لبنان: دار العلوم العربية.

17. ع حمدي. (2008). *عولمة الفساد وفساد العولمة*. مصر: الدار الجامعية.
18. ع غنيم، و أ ماجدة. (2007). *التنمية المستديمة-فلسفتها وأساليب تخطيطها-*. الأردن: دار صفاء.
19. ع ن نجم. (2006). *أخلاقيات الإدارة في عالم متغير*. مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
20. ف بوطورة، و ن سمايلي. (2019). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر مع الإشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. *مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، العدد 2* .
21. ك بكري. (1986). *مبادئ الاقتصاد*. لبنان: الدار الجامعية.
22. م الحافظ. (2005). نحو رؤية إنمائية للعالم العربي. *سلسلة كتاب في جريدة، ع 81*.
23. م الدغيم. (2020). *تقرير التنمية البشرية العربية بين التأييد والمعارضة شعبيا وحكوميا*. تاريخ الاسترداد 12 2020, 20، من الحوار المتمدن: www.alhewaa.org/debat/show.art.asp?aid=20416
24. م ت صادق. (1986). التنمية في دول مجلس التعاون. *مجلة عالم المعرفة، العدد 103* .
25. م ح زويلق. (1993). *التنمية الإدارية والدول النامية*. الاردن: دار مجدلاوي.
26. منال طلعت محمود. (2001). *التنمية والمجتمع -مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية-* . مصر: المكتب الجامعي الحديث.
27. منظمة الشفافية الدولية. (2020). *مؤشر مدركات الفساد*. تاريخ الاسترداد 01 12, 2020، من https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights

مجلة (المُدبّـر) مجلد 08، رقم 01، السنة 2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص.ص من: 93 إلى: 122

8.الملاحق:

ملحق 1 : تقدير النموذج (1)

Dependent Variable: RHDI
Method: Least Squares
Date: 08/17/20 Time: 12:09
Sample: 1 172
Included observations: 172

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C	*19.59669*	*5.447793*	*3.597179*	*0.0004*
RCPI	*0.850470*	*0.053567*	*15.87669*	*0.0000*

R-squared	*0.597222*	*Mean dependent var*	*94.48256*
Adjusted R-squared	*0.594853*	*S.D. dependent var*	*56.16709*
S.E. of regression	*35.75100*	*Akaike info criterion*	*10.00259*
Sum squared resid	*217282.7*	*Schwarz criterion*	*10.03919*
Log likelihood	*-858.2230*	*Hannan-Quinn criter.*	*10.01744*
F-statistic	*252.0692*	*Durbin-Watson stat*	*1.133465*
Prob(F-statistic)	*0.000000*		

المصدر: إعداد الباحث، مخرجات برمجية: EViews V. 7

ملحق 2 : تقدير النموذج (2)

Dependent Variable: HDI
Method: Least Squares
Date: 08/17/20 Time: 12:06
Sample: 1 172
Included observations: 172

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C	*0.444313*	*0.019739*	*22.50918*	*0.0000*
CPI	*0.006165*	*0.000416*	*14.82692*	*0.0000*

R-squared	*0.563921*	*Mean dependent var*	*0.712872*
Adjusted R-squared	*0.561356*	*S.D. dependent var*	*0.155365*
S.E. of regression	*0.102898*	*Akaike info criterion*	*-1.698592*
Sum squared resid	*1.799970*	*Schwarz criterion*	*-1.661993*
Log likelihood	*148.0789*	*Hannan-Quinn criter.*	*-1.683743*
F-statistic	*219.8375*	*Durbin-Watson stat*	*0.696453*
Prob(F-statistic)	*0.000000*		

المصدر: إعداد الباحث، مخرجات برمجية: EViews V. 7